

Distr.
LIMITED

A/54/L.6
4 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

اسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وبنغلاديش، وبنما،
وبنن، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا،
والسلفادور، وغانا، وغيانا، وقبرص، وكولومبيا، ومالطة، ومنغوليا: مشروع قرار

متابعة السنة الدولية لكبار السن: مجتمع لكل الأعمار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الجمعية العالمية للشيخوخة التي عُقدت في فيينا، النمسا، في عام ١٩٨٢ واعتمدت
خطة العمل الدولية للشيخوخة^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بالشيخوخة الذي عقدته يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/
أكتوبر ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة، الذي أوصى في جملة
أمر في عام ١٩٩٩، بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن المعتمدة بموجب قرارها ٩١/٤٦
المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تحيط علماً بالتنقيح الذي أجري في عام ١٩٩٨ للتقديرات والإسقاطات السكانية الرسمية للأمم
المتحدة الذي يبين أنه، مع استمرار انخفاض الخصوبة وازدياد متوسط العمر المتوقع، سوف يشيخ سكان
العالم في النصف الأول من القرن القادم بمعدل أسرع مما قبل،

(١) انظر تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة، فيينا، ٢٦ تموز/يوليه - ٦ آب/أغسطس ١٩٨٢
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.I.16)، الفصل السادس، الفرع ألف.

وإذ تلاحظ كذلك أن هذه التقديرات والإسقاطات السكانية توفر لأول مرة تقديرات وإسقاطات مفصلة للخصائص الديمغرافية لأكثر المسنين تقدما في السن، أي الذين يبلغون من العمر ٨٠ عاما أو أكثر، وتبين أن أعداد البالغين من العمر ثمانين عاما وتسعين عاما ومائة عام سوف تزيد في جميع بلدان العالم، وتلقي الضوء على ظاهرتين لأكثر المسنين تقدما في السن، وهما أنه كلما ازداد سن الفئة العمرية كان نموها أسرع وكانت نسبة الإناث فيها أكبر من نسبة الذكور،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة إدماج المنظور الجنساني في سياسات الشيخوخة،

وإذ تدرك أن شيخوخة سكان العالم تشكل للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الخاصة، على صعيد السياسات والبرامج، تحديا لا مثيل له وملحا في ضمان مراعاة احتياجات المسنين وقدراتهم البشرية مراعاة وافية،

وإذ تعلم أن التغير الجذري في الهيكل الديمغرافي للمجتمعات وسرعة شيخوخة السكان في البلدان النامية يتطلبان تغييرا جذريا في الطريقة التي تنظم بها المجتمعات شؤونها،

وإذ تدرك أن التمييز والقبولة في حق كبار السن يؤديان إلى انتهاكات صارخة لحقوقهم الإنسانية،

وإذ ترحب بالتعليق العام رقم ٦ (١٩٩٥) للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن^(٢)،

وإذ تعترف بالمبادرات التي اتخذت والقوة الدافعة التي نشأت على جميع المستويات نحو معالجة شواغل كبار السن وتقدير مساهماتهم بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن،

واقترانها منها بضرورة ضمان متابعة السنة الدولية لكبار السن متابعة مفيدة بغية مواصلة الاحتفاظ بهذه القوة الدافعة،

وإذ تلاحظ بارتياح التركيز في مرفق تقرير الأمين العام على وضع إطار سياسة عامة لاستراتيجية ذات منظور طويل الأجل بشأن الشيخوخة، بما في ذلك وضع برنامج بحثي من أجل القرن الحادي والعشرين، في سياق توفير مجتمع لكل الأعمار^(٣)،

(٢) E/CN.12/1995/16.

(٣) A/54/268.

وإذ تشير إلى القرار ٢/٣٧ الذي اتخذته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والثلاثين وقررت فيه أن تطلب إلى الأمين العام التماس آراء الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن تحديث خطة العمل الدولية للشيخوخة وبشأن مدى استصواب وإمكانية عقد اجتماع في عام ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج الجمعية العالمية للشيخوخة، بما في ذلك العلاقة بين الشيخوخة والتنمية،

١ - تلاحظ أن ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية وتوصيات تأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة للمجتمعات وكبار السن من أجل تصميم سياسات ملائمة متصلة بالسن ودعمها؛

٢ - تؤكد ضرورة معالجة الجوانب الإنمائية للشيخوخة مع الاهتمام بوجه خاص بحالة البلدان النامية؛

٣ - تدعو إلى جمع بيانات وإحصاءات سكانية عن جميع جوانب شيخوخة السكان مصنفة حسب نوع الجنس والسن؛

٤ - تشجع الصحافة ووسائل الإعلام على القيام بدور رئيسي في التوعية بشيخوخة السكان والقضايا المتصلة بها وفي القضاء على القولة والتمييز ضد كبار السن في وسائل الإعلام؛

٥ - تحث على وضع سياسات وبرامج تستجيب لحقوق كبريات السن واحتياجاتهن وقدراتهن؛

٦ - تطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكل هيئاته الفرعية ذات الصلة، لا سيما لجنة التنمية الاجتماعية، ومن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات التشريعية وهيئات صنع السياسات في الوكالات المتخصصة المعنية، النظر بعناية في مسألة الشيخوخة؛

٧ - تدعو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تضمين استبياناتها الموجهة إلى الدول الأطراف أسئلة تتصل بكبار السن وتناول هذه الأسئلة خلال النظر في تقارير الدول الأطراف؛

٨ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن الوكالات المتخصصة، بما فيها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤسسات بريتون وودز، على دعم الأنشطة في مجال الشيخوخة؛

٩ - تشجع كذلك المبادرات الإقليمية لمتابعة السنة الدولية لكبار السن ولتوفير مدخلات في عملية تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة، علما بأن المناطق والبلدان تختلف في المراحل التي بلغتها

شيخوخة السكان وتحتاج إلى إيجاد استجابات محددة على صعيد السياسة العامة من أجل تحقيق هدف توفير مجتمع لكل الأعمار؛

١٠ - تحيط علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة ألمانيا بأن تستضيف في عام ٢٠٠٢، في حال الموافقة، مؤتمرا وزاريا إقليميا للشيخوخة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

١١ - تقرر إناطة لجنة التنمية الاجتماعية بمشروع تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة ووضع استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة، بالاستناد إلى التطورات الجديدة التي حدثت منذ عام ١٩٨٢ وإلى خبرة السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، بقصد اعتماد خطة عمل منقحة واستراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة في عام ٢٠٠٢؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد مشروع خطة عمل منقحة لتقديمها إلى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠١؛

١٣ - تؤيد طلب لجنة التنمية الاجتماعية في قرارها ٢/٣٧ إلى الأمانة العامة بأن تدمج، عند الإمكان، التجارب والسياسات وأفضل الممارسات الواردة في تقارير الدول في استراتيجية طويلة الأجل تشمل إجراء استعراضات دورية، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١؛

١٤ - تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تعتمد في دورتها الثامنة والثلاثين توصية بشأن مدى استصواب وإمكانية عقد جمعية عالمية ثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ تكرر لاستعراض نتائج الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة وللنظر في وضع استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة في سياق توفير مجتمع لكل الأعمار، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في أثناء دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن هذه المسألة؛

١٥ - تحيط علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة إسبانيا بأن تستضيف في عام ٢٠٠٢، في حال الموافقة، جمعية عالمية ثانية للشيخوخة؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، في إطار البند المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن"، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —